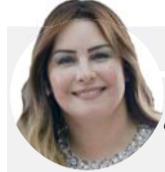


مشروع قانون لتجريم التطبيع مع إسرائيل في الإعلام الجزائري

في ما يقتضيه الفعل محل المتابعة، وأورد مقترح القانون عقوبات مشددة على الأشخاص والمؤسسات الإعلامية المخالفين للقانون. وبحسب ما جاء في النص الذي نشرته النائبة سليم "لا يسمح للأفراد ولا للمؤسسات بالترويج للتطبيع مع الكيان الصهيوني في المؤسسات العمومية أو التظاهرات الاحتجاجية أو المنشطات النقابية المهنية أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي البديل للإعلام الرسمي".



أميرة سليم

التطبيع بدأ يتبع انقساماً اجتماعياً بسبب آراء مجهولة المصدر

وتعد الدعوة إلى التطبيع "جنحة" مساس بوحدة الأمة ويُعاقب بشكل قانوني كل من يخالف أحكام المادة الثالثة بالحبس من 03 سنوات إلى 10 سنوات بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين وبالغلق أو سحب الاعتماد بالنسبة إلى المؤسسات والجمعيات وبغرامة مقدارها 300 ألف دينار جزائري بالنسبة إلى الأفراد ومليون دينار جزائري بالنسبة إلى المؤسسات ويمكن مضاعفة العقوبة في حالة العودة بالنسبة إلى الغرامة ورفع عقوبة الحبس إلى 15 سنة حسباً نافذاً.

ويمنع الجزائريون في الخارج من الترويج للتطبيع ويعرض كل مرتكب لهذا التحريض على المحاكم الجزائرية.

الجزائر - أعلنت النائبة في البرلمان الجزائري أميرة سليم عن مقترح مشروع قانون لمنع الترويج للتطبيع مع إسرائيل، عبر وسائل الإعلام التقليدية والمنصات الرقمية. وقالت سليم عبر صفحتها في فيسبوك "لأن هذا التطبيع قد بدأ يشيع انقساماً اجتماعياً حوله بسبب آراء مجهولة المصدر، وانتشار الأخبار الكاذبة، خاصة على وسائل الإعلام البديل على الصفحات الإلكترونية، توجب حماية المواطن الجزائري وتنوير الرأي العام على أن هذا الموضوع يقع ضمن دائرة المحظورات، وفيه مساس بالمواقف الجزائرية الثابتة تجاه قضايا الأمة وعلى رأسها القضية الفلسطينية". وفي إطار الحديث عن أسباب اقتراح سن هذا المشروع، أضافت "يتبعي النص القانوني في مفاصله التحكم في هذه الظاهرة، ومنع فتح سجلات حولها داخل المجتمع، من شأنها أن تقود إلى خلافات أيديولوجية عميقة حول التطبيع مع الكيان الصهيوني، والمساس بالنظام العام واستقرار الدولة، والمجتمع، في الوقت الذي يقتضي فيه الحال رص صفوف الأمة، وليس زرع الخلافات، ولا الاختلافات من أجل حماية استباقية للجزائر، شعبياً ودولة، في جانبي الأمن القومي والإقليمي".

وينص القانون المقترح على بنود تجيز للنياحة العامة تحريك الدعوى العمومية بناء على شكوى أو تلقائياً ضد كل إعلامي يقوم بالترويج للتطبيع ويُحال على القضاء للتحقيق والفصل

اختلفت السلطات الثلاث في اليمن إلا على إخفاء «أسرار» كوفيد

منع الصحفيين من نشر أخبار الوباء بحجة عدم التخويف والتهويل



لا أثر للأزمة الصحية

والفوضى بين الناس، ويعملون على إثارة الذعر بتبشير الأخبار الكاذبة، وقد تمتد قائمة التهم إلى التخوين والعمل لصالح "الأعداء" لتشويه السلطات.

ورفضت السلطات كل انتقاد لها بهذا الشأن منذ بداية انتشار الفايروس، وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة العامة والسكان بصنعاء يوسف الحاضري، إن الوزارة اتخذت في بعض الجوانب سياسة "لا تخويف ولا تهويل" حفاظاً على الحالة النفسية العامة.

وأضاف الحاضري "تم توجيه وسائل الإعلام الحكومية والخاصة بعدم التعاطي مع الأرقام وتهنئة الوضع". وزعم "أن هذه الإجراءات الملزمة للوسائل الإعلامية كان هدفها الحفاظ على المجتمع".

واستنفادت السلطات في اليمن، من حالة التضييق العامة على حرية الصحافة بسبب الوباء، وقد أكدت "منظمة مراسلون بلا حدود"، في تصنيفها العالمي لحرية الصحافة تحت عنوان "التصنيف في زمن كورونا" الذي صدر في أبريل الماضي، "وجود علاقة بين قمع حرية الصحافة في سياق وباء فايروس كورونا وموقع الدول على جدول الترتيب".

وأشارت المنظمة أن جائحة كورونا حملت "فرصة للدول الأسوأ مرتبة من أجل تكتيف إجراءاتها القمعية وهجماتها على الصحافة". وقال كريستوف دولوار، الأمين العام للمنظمة، "إن الوباء هو فرصة للدول الأسوأ تقييماً في التصنيف لتطبيق عقيدة الصدمة التي وضعتها نغومي كلاين"، موضحاً "أنها تستغل زهول الجمهور وضعف التوعية لفرض تدابير يستحيل اعتمادها في الأوقات العادية".

وأضافت المنظمة في تقرير لها نشر مؤخراً أنه على المستوى العالمي، "تضاعف عدد الاعتقالات والإيقاف التعسفي أربع مرات بين شهري مارس ومايو 2020، وذلك تزامناً مع بداية انتشار فايروس كورونا عالمياً". وأحصت المنظمة عبر الحكومية "أكثر من 300 حادث مرتبط مباشرة بالتغطية الصحافية للأزمة الصحية" بين فبراير ونهاية نوفمبر شملت نحو 450 صحافياً. وخلصت أن "عمليات التوقيف التعسفية" تشكل "35 في المئة من تجاوزات تم إحصاؤها" بهذا الشأن (متقدمة على العنف الجسدي أو المعنوي).

ونبهت المنظمة إلى أن السنوات العشر المقبلة ستكون "عقداً حاسماً" على صعيد حرية الصحافة، فيما ترفع الأزمة الصحية الحالية من حدة الصعوبات الاقتصادية والسياسية، فضلاً عن انعدام الثقة التي يعاني منها القطاع.

اليمن كانت وباء على الإعلام والصحافيين خلال جائحة كوفيد - 19، وحالة المنع والمضايقات تسببت في زيادة الوباء وبالتالي ارتكبت السلطات جريمة في هذا السياق".

وأضاف في منشور على حسابه في فيسبوك "كان دور السلطات سلبياً في التعامل مع الإعلام وحدثت حالات قمع ومضايقات خصوصاً في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين".

السلطات المختلفة في اليمن تخشى من نقل الصورة الحقيقية للأوضاع ونفشلها في التعامل مع الوباء وإدارة الأزمة الصحية

وأشار إلى أنه لم يكن هناك آلية حقيقية لرصد الحالات وزيادة المستشفيات وخلق قنوات للتواصل بين الجهات المعنية والإعلاميين. منوها أن القيود الكبيرة ورفض الإصحاح عن حالات الإصابة ومنع الطواقم الطبية من الحديث مع الإعلام وصعوبة التنقل "أسهمت في انتشار الوباء".

ووجد الصحفيون أنفسهم أمام خيارين، إما الرضوخ لسياسة التكتف والانتكاف بما يصدر من تصريحات محدودة صادرة عن المؤسسات الرسمية من وزارة الصحة العامة والسكان واللجان المشكلة ومنظمة الصحة العالمية، أو البحث والاستقصاء بانفسهم عن تفاصيل المنظمة الوباء وتداعياته في المجتمع.

لكن متابعة الوضع الصحي وتغطيته محفوفة بالمخاطر وتعني أن يواجه الصحفيون تهديدات ومخاوف متعددة في ظل طريقة تعامل السلطات مع الوضع ومع الصحفيين الذين يخوضون الغامرة.

وفرضت السلطات رقابة شديدة وقيوداً أمنية على كل من كتب أو تناول قضايا متعلقة بفايروس كورونا. وتدخلت مؤسسات أمنية للحد من نشر الحقيقة، لأن السلطات كانت تخشى من الصورة العامة التي ينقلها المدونون والصحافيون عن الوضع عموماً وعن مدى انتشار الفايروس وعدد ضحاياه، وعن فشلها في التعامل مع الوباء وإدارة الأزمة الصحية.

وكانت التهمة الجاهزة التي يواجهها الصحفيون في مختلف المناطق في اليمن بانهم يثيرون الشائعات

فرضت السلطات اليمنية في مختلف المناطق اليمنية رقابة شديدة وقيوداً أمنية على نشر المعلومات المتعلقة بفايروس كورونا، وفي حين اختلفت سياسياً وتبادلت المسؤولية حول سوء الأوضاع إلا أنها اتفقت ضمنياً على التضييق على الصحفيين ومنعهم بمختلف الطرق من نقل الصورة الحقيقية للواقع.

صنعاء - اتخذت السلطات اليمنية الثلاث الحوثية والشريعية والانتقالية حزمة من الإجراءات التي أعاق عمل الصحفيين ومنعتهم من تغطية انتشار جائحة كوفيد - 19 وتداعياتها، وتوافقت دون اتفاق على اعتبارها قضية سرية يحظر المساس بها.

وحرص الحوثيون في صنعاء على إخفاء المعلومات والاقتصاد على حملات إعلامية توعوية تقوم أساساً على عدم التخويف أو التهويل، وفي عدن بقي الصحفيون مقيدون بحيل تغطية انتشار العدوى، وتحدث صحفيون عن تهديدات شخصية تلقوها من قبل السلطات في عدن.

وكتفت الحكومة الشرعية بالإعلان عن تشكيل لجنة عليا لمواجهة الجائحة والإصحاح عن حالات الإصابة وحالات الوفاة في المناطق التي تسيطر عليها، إلا أنه في الواقع كانت لجنة بلا صلاحيات أو دور، بل على العكس تم منع الفرق الطبية من الإلقاء بتصريحات للصحافيين ووسائل الإعلام.

وتراشقت مختلف الأطراف الفاعلة الاتهامات الإعلامية حول سوء إدارتها للوضع الصحي، وكان التكتف على عدد الضحايا والمصابين سيد الموقف في اليمن، وقد أكت كارولين سيغان التي تشرف على مشاريع أطباء بلا حدود في اليمن أنهم لا يعرفون سوى ما يصل إليهم فقط، وقالت "ما نراه هناك هو فقط قمة جبل الجليد في ما يتعلق بعدد المصابين والموتى في المدينة".

وتحدث صحفيون أن السلطات في صنعاء وعدن انتهجت نفس الأسلوب في تغييب المعلومات الحقيقية عن مدى خطورة وانتشار كوفيد - 19 وواجهوا مضايقات كانت تأتي إما بشكل مباشر عن طريق بعض الشخصيات التابعة للسلطات أو عبر تهديد ضمني في وسائل التواصل الاجتماعي.

ويفيد الصحفيون أن أغلب المعلومات في ما يخص الأعداد الحقيقية والأدوات والمعدات الطبية ومراكز العزل والحجر وعدد الضحايا كانت مغيبة ومحظورة تماماً إلا من بعض المعلومات التي كانت تطرح لامتناس الغضب العام ولخاطبة المنظمات الصحية في اليمن.

إحياءات جنسية أم سوء تأويل وراء الهجوم على برنامج تونسي

فقرة ليست في محلها وكرر اعتدائي، وهي تبقى فقط مجرد لعبة ولم تكن لنا أي نية للإساءة".

وأضاف أن هذا الاختيار ليس مسوغاً لتهميد برنامج منوع فرض نفسه على امتداد عشر سنوات وحقق نسب مشاهدة عالية جداً.

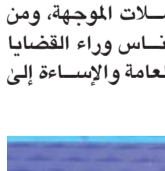
وأشار إلى أن هناك صفحات استغلت هذا الخطأ وقامت بالتجيش ضده ونشرت صوراً من زوايا معينة بهدف التضخيم.



نوفل الورثاني

هذا الاختيار ليس مسوغاً لتهميد برنامج منوع فرض نفسه

وعلق متابعون أن الهجوم على برنامج "ديما لباس" يتعلق بالجانب الأخلاقي والقيم والتقاليد للمجتمع التونسي، لكنها تأتي ضمن هجوم أشمل وأعم على الإعلام التونسي من قبل بعض الحركات والأحزاب السياسية، التي لها سجل حافل من العداوة مع وسائل الإعلام في تونس على رأسها حركة النهضة وأنتقاد الكرامة، وتحاول تشويه الإعلام واصطفاة الإخفاء لتأليب الرأي العام، وأضافوا أن الجمهور بشكل عام مزاجي تحركه الحملات الموجهة، ومن السهل تجيش الناس وراء القضايا الأخلاقية والحقوق العامة والإساءة إلى المجتمع.



مشاهد أثارت غضب المتابعين

وقال الورثاني "اعتذر من كل شخص استاء ووجه نقداً على هذه الفقرة.. واعتبر أنها ما كان يجب أن تمرر وهو سوء اختيار مني ومن فريق الإعداد، وهي

أثار الإعلامي نوفل الورثاني جدلاً واسعاً بسبب برنامجه التلفزيوني "ديما لباس" الذي يبث على قناة "التاسعة" التونسية، والذي قدم إحدى فقراته لعبة ترفيهية اعتبرها بعض المتابعين تحمل إحياءات جنسية ومسيئة للمرأة والعائلة التونسية لأنها تعرض في وقت الذروة، مساء السبت.

ودعا البعض على مواقع التواصل الاجتماعي الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري "الهايكا"، إلى محاسبة المسؤولين عن البرنامج، في حين رأى البعض الآخر أن مقدم البرنامج له الحق في ابتكار أفكار وطرق جديدة في فقرات برنامجه من أجل جذب اهتمام المشاهدين وزيادة نسبة المتابعة، وقد يخطئ أحياناً ولا يستطيع إقناع الجمهور كما حصل مع الورثاني، وفي أحيان أخرى قد يصيب ويحقق الهدف المشروع لوسائل الإعلام.

وإثر الضجة الواسعة التي تسببت بها البرنامج نشر الورثاني الأحد مقطع فيديو على حسابه في إنستغرام تقدم من خلاله باعتذاراته عن التأويل الذي رافق فقرة الألعاب التي شاركت فيها حكماء كرة القدم سمر حسني، موضحاً أن هذا التأويل وإن كان مبالغاً فيه بعض الشيء وجرى تهويله من بعض الأطراف فإن ذلك لا يمنعه من تقديم الاعتذار لكافة المشاهدين.

وقال الورثاني "اعتذر من كل شخص استاء ووجه نقداً على هذه الفقرة.. واعتبر أنها ما كان يجب أن تمرر وهو سوء اختيار مني ومن فريق الإعداد، وهي